**شروط قبول بطاقات الائتمان على خدمة نقاط البيع**

تم ابرام هذا العقد بين:

**اولا**: *البنك التجاري الكويتي (ش.م.ك.ع)، ومقره الكويت صندوق بريد 2861 – الصفاة 13029- الكويت – ويمثله في هذا العقد ياسر عبد المحسن مظفر بصفته رئيس مركز البطاقات. تلفون: 22990141. بريد الكتروني: merchants@cbk.com (ويشار إليه فيما يلي بالطرف الاول و/أو ب "البنك " )*

**ثانيا**: التاجر والموضحة بياناته بنموذج طلب خدمات دفع الكترونية ( *ويشار إليه فيما يلي بالطرف الثاني و/او* "التاجر" و/أو "العميل").

**البند الأول: (تعاريف)**

تكون للكلمات والمصطلحات التالية أينما وردت في هذا العقد المعاني المبينة قرينها مالم يقتض السياق غير ذلك:

| | |
|---|---|
| 1- العقد | يشمل الجدول وأية تعليمات للتشغيل كما يشمل دليل الاجراءات التي يجوز للبنك اشعار التاجر (العميل) بها من وقت لآخر. |
| 2- البطاقة | وتعني أية بطاقة خدمات مصرفية سارية المفعول (بما في ذلك بطاقة خصم أو ائتمان) يكون مصرحا بها من قبل البنك من وقت لآخر. |
| 3- حامل البطاقة | (المستهلك / المشتري) الشخص الذي تم اصدار البطاقة له لاستخدامها في أي وقت. |
| 4- المبلغ المعاد على البطاقة | اي مبلغ يتم اعادته فيما يختص بالمعاملة على البطاقة لايداعه في حساب حامل البطاقة (المستهلك / المشتري). |
| 5- بيانات المبلغ المعاد على البطاقة | تفاصيل المبلغ المعاد على البطاقة بعد موافقة البنك عليه. |
| 6- معاملات البطاقة | وتعني أية تسديدات يتم اجراؤها- اذا كان مصرحا بها بموجب دليل الاجراءات – او سلفة نقدية تم الحصول عليها باستخدام البطاقة أو رقمها أو التصريح باجرائها على أي نحو من قبل حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) خصما من حسابه. |
| 7- بيانات معاملات البطاقة | التفاصيل الخاصة بالمعاملات التي تمت بواسطة البطاقة بعد موافقة البنك عليها. |
| 8- أجهزة نقاط البيع | الاجهزة التي يتم تركيبها في مراكز البيع لغرض التفويض والحصول على بيانات المعاملات الكترونيا. |
| 9- الضريبة | اي ضريبة مطبقة . |

إن هذا العقد يعتبر جزءً لا يتجزأ من عقد خدمة نقاط البيع ويطبق عليه جميع شروطه وأحكامه.

**البند الثاني: (البطاقات المقبولة والرسوم المقررة)**

البطاقات المقبولة للتعامل بها بمقتضى هذا العقد هي كالتالي :-

1. فيزا كارد.
2. ماستر كارد.
3. يونيون باي انترناشونال.
4. بطاقات دول مجلس التعاون الخليجي.

ويتحمل التاجر (العميل) العمولة المذكورة بنموذج طلب خدمات دفع الكترونية عند قبوله لهذه البطاقات ولا يحق له اضافتها على اجمالي مبلغ الفاتورة او ان يطلب من حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) دفعها نقداً .

**البند الثالث: (التزامات البنك)**

1. يلتزم البنك بان يدفع للتاجر (العميل) قيمة كافة المعاملات التي يتم اجراؤها على البطاقة وتقديمها وفقا لشروط هذا العقد وذلك بايداعها في الحساب المذكور بنموذج طلب خدمات دفع الكترونية.
2. يلتزم البنك بان يوفر للتاجر (العميل) كشوفا موضحا بكل منها قيمة المعاملات التي تمت على البطاقة والتي قام بتمريرها وكذلك قيمة رسم الخدمة واية ضرائب معمول بها بالاضافة الى أية مبالغ اخرى مستحقة للبنك بموجب هذا العقد .

**البند الرابع: (التزامات التاجر)**

1. يلتزم التاجر (العميل) بقبول كافة البطاقات المذكورة اعلاه والمقدمة اليه كوسيلة للدفع وتزويد حامل البطاقة (العميل) بالسلع أوالخدمات التي تقدم عادةً من التاجر (العميل) وبذات الأسعار المقررة لهذه السلع والخدمات.
2. يلتزم التاجر (العميل) القيام بما يلي:-
   أ. الاتصال بالبنك فورا لالغاء التفويض اذا كان البيع الذي كان التاجر (العميل) قد حصل على تفويض بشأنه لم يتم.
   ب. حجز أية بطاقة مقدمة اليه بناء على تعليمات صادرة من البنك، ويتعين على التاجر (العميل) ارسال أي اخطار يتم استلامه من حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) فورا الى البنك.
3. يلتزم التاجر (العميل) بأن يقوم باستخدام جهاز نقاط البيع بالتوافق مع التعليمات الصادرة من مؤسسات فيزا وماستركاد ويونيون باي انترناشونال وذلك حسب ما هو مذكور على شبكة الانترنت تحت الرابط التالي:
   https://www.mastercard.us/en-us/about-mastercard/what-we-do/rules.html

4. في حالات خاصة وحسب طلب التاجر (العميل) يقوم البنك بتشغيل خاصية اتمام العمليات على أجهزة نقاط البيع دون تمرير البطاقة البلاستيكية على الجهاز، وفي مثل تلك الحالات يكون التاجر (العميل) مسؤول مسؤولية كاملة عن اي عمليات يقوم حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) بالاعتراض عليها ويقر التاجر (العميل) بموافقته على ان يقوم البنك بخصم قيمة جميع المعاملات فورا من حسابه بالإضافة الى اي رسوم مستحقة أو غرامات قد تقرها فيزا او ماستركارد او يونيون باي انترناشونال او الشبكة الخليجية GCCNET نتيجة لذلك.
5. كما يقر التاجر (العميل) بأن جميع السلع والخدمات التي يتم بيعها عن طريق خدمات الدفع التي حصل عليها من البنك التجاري الكويتي هي سلع أو خدمات مملوكة للتاجر، وأنه لا يقوم بأي حال من الأحوال باستخدام خدمات الدفع هذه للتحصيل نيابة عن أطراف أو أشخاص آخرين، إلا بعد الحصول على موافقة خطية من البنك التجاري الكويتي للقيام بذلك. ويتعهد التاجر (العميل) بقبول أية إجراءات أو جزاءات يقوم البنك التجاري الكويتي بتطبيقها عليه في حال ثبت مخالفته لما ورد أعلاه.
6. يُحظر على التاجر تقديم خدمات الدفع الآجل "Buy Now Pay Later" الصادرة عن شركات غير مقيمة ما لم تكن حاصلة على الترخيص اللازم من بنك الكويت المركزي.

**البند الخامس: (حالات رد مبالغ المعاملات)**

1. يحق للبنك الامتناع عن الدفع عند تقديم بيانات المعاملات على البطاقة مع احقيته في استعادة مبلغ المعاملات على البطاقة اذا كان قد تم سداد قيمة معاملات البطاقة للتاجر (العميل) وذلك في الحالات الآتية:-
   أ. اصدار بيانات المعاملات على البطاقة أو تقديمها على نحو يتعارض مع بنود هذا العقد.
   ب. قيام حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) بتقديم مطالبة تتعلق بالمعاملات على البطاقة.
   ت. عجز التاجر (العميل) عن تقديم دليل على حصوله على تفويض من حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) لخصم قيمة المعاملات على البطاقة على نحو معتمد من قبل البنك أو إذا أنكر حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) قيامه بالتفويض.
   ث. عند تحقق حالة من الحالات التي تعطي البنك الحق في استعادة المبالغ وكذلك عند تحقق حالة من الحالات الآتية:-
      1. تقديم طلب لتصفية اعمال التاجر (العميل) أو لتعيين قائم بالتصفية لاعماله.
      2. انعقاد اجتماع لاعضاء مجلس ادارة التاجر (العميل) للنظر في التصفية الاختيارية لاعماله.
      3. تعيين حارس قضائي على أي جزء من ممتلكات أو التزامات التاجر (العميل).
      4. تقديم أي اقتراح لعمل تسوية لاستيفاء ديون التاجر (العميل) أو اتباع خطة للتسوية.
      5. وفاة التاجر (العميل) أو طلب دائنيه شهر افلاسه.
      6. فى حال خصم المبلغ من البنك المصدر للبطاقة، وفى حال التاخير في هذا الخصم لأكثر من 25 يوم سوف يتم خصم المبلغ من حساب التاجر (العميل).
   ج. وقوع حالة من الحالات المبينة في الفقرة (ب) من هذا البند أو ان يعتبر البنك هذه الحالة محتملة الوقوع – وفقاً لتقديره المطلق -
   ح. قيام التاجر (العميل) باجراء اكثر من عملية على نفس البطاقة سدادا لعملية شراء واحدة (تجزئة البيع).
2. بناءً على تعليمات كل من شركة فيزا كارد وماستر كارد يونيون باي انترناشونال، يجب ارسال صورة عن العملية التي تمت بواسطة البطاقة فى غضون 3 أيام عمل من تاريخ طلب البنك لهذة المستندات وفى حال التأخر عن هذه المدة سيتم خصم المبلغ من حساب التاجر (العميل).

**البند السادس: (الرسوم)**

يلتزم التاجر (العميل) بتسديد الرسوم المحددة فينموذج طلب خدمات دفع الكترونية مضافا اليها الضرائب المطبقة - نظير قيام البنك بتقديم الخدمات بموجب هذا العقد ويحق للبنك تعديل قيمة الرسوم أو سند استحقاقها شريطة اخطار التاجر (العميل) خطياً بذلك قبل فترة لا تقل عن (90)تسعين يوما من التاريخ المحدد منه للتعديل.

**البند السابع: (ترويج البطاقة)**

يلتزم التاجر (العميل) بعرض اللوحات الترويجية أو المواد الإعلانية التي يزوده بها البنك في كل مبنى على نحو لائق ويجوز للتاجر (العميل) استخدام الأسماء أو التصماميم التي وافق عليها البنك فقط للإشارة إلى أن البطاقة مقبولة لهذه الخدمة، ويلتزم التاجر (العميل) بعدم استخدام أية مواد إعلانية ولوحات ترويجية أخرى تابعة للبنك أو أي إسم آخر مرتبط بالبطاقات دون الحصول على موافقة البنك مسبقا على ذلك.

**البند الثامن: (التقاص)**

يحق للبنك اجراء التقاص بين ما قد يكون مستحقا للتاجر (العميل) قبل البنك من اموال لاي سبب كان - وبين مستحقات البنك قبل التاجر (العميل) الناشئة عن التزامات التاجر (العميل) بموجب هذا العقد أو في حالة تحقق أي من الحالات المحددة في البند رقم (5) بأي شكل كان وتتم المقاصة بمعرفة البنك دون الحاجة إلى أي اجراء اخر، ومع ذلك فاذا اعتبر البنك انه من المحتمل أن ينشأ مثل هذا الالتزام على التاجر (العميل)، فيحق للبنك الامتناع عن دفع المبالغ المستحقة للتاجر (العميل) بموجب هذا العقد لحين نشأة هذا الالتزام أو سداد قيمته فورا للبنك على ان لا تتجاوز فترة امتناع البنك عن السداد 120 يوم عمل.

**البند التاسع: (الفائدة على الدفعات المتأخرة)**

المبالغ المستحقة للبنك بموجب هذا العقد تكون حالة الاداء وواجبة السداد فور استحقاقها، ويحق للبنك احتساب رسوم بواقع (2%) شهريا على اساس يومي وذلك عن كل مبلغ يتعذر على التاجر (العميل) سداده على أن يتم سداد الفائدة المستحقة بنهاية كل شهر.

**البند العاشر: (تعديل او اضافة او الغاء شروط العقد)**

يحق للبنك تعديل أو إضافة أو إلغاء أي شرط من هذه الشروط والأحكام دون الرجوع إلى التاجر *(العميل)* وفقا للسياسات واللوائح المعمول بها لديه ووفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي.

**البند الحادي عشر: (انهاء العقد)**
يحق للبنك الغاء هذه الاتفاقية فورا عند توافر اي من الاسباب حينما يراها البنك ضرورية. كما يحق للبنك إنهاء هذا العقد عند تحقق حالة من الحالات المحددة في هذا العقد ويلتزم التاجر (العميل) باخطار البنك فور علمه بتحقق أي من تلك الحالات أو احتمال تحققها، ويجوز انهاء هذا العقد بقيام التاجر (العميل) باخطار البنك قبل مدة لا تقل عن شهر من التاريخ المحدد منه للإنهاء، وفي أي من الحالتين يتم تقديم بيانات المعاملات على البطاقة وبيانات اعادة المبالغ على البطاقة الى البنك خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ تنفيذ المعاملة أو اعادة المبالغ على البطاقة، وفي كافة الاحوال فان إنهاء العقد لا يؤثر على الالتزامات التي نشأت بالفعل وتظل البنود التي تحكمها وهذا البند سارية المفعول حتى الوفاء بتلك الالتزامات.

**البند الثاني عشر: (الاشعارات)**
أن جميع المراسلات والإعلانات القانونية والقضائية التي توجه من طرف إلى أخر على عنوانه المبين بهذا العقد أو في آخر عنوان أخطر به أي طرف بكتاب مسجل بعلم الوصول أو عن طريق الرسائل النصية أو عن طريق البريد الإلكتروني أو بأي وسيلة أتصال إلكترونية حديثة قابلة للحفظ والإستخراج تكون صحيحة ونافذة في حقه ومنتجه لكافة آثارها القانونية ولا يكون أي تغيير لعنوان أي من الطرفين منتجاً لأي أثر إلا من تاريخ تسلم الطرف الأخر الإخطار كتابياً بتغيير هذا العنوان.

**البند الثالث عشر: (العقد السابق)**
بمجرد التوقيع على نموذج طلب خدمات دفع الكترونية من قبل أطرافه يعتبر العقد السابق المبرم مع التاجر (العميل) واي عقد ملحق به لاغياً على ان إلغاء العقد السابق وما قد يكون له من ملحقات طبقاً لهذا البند لا يخل بحقوق البنك الناشئة عنه والتي تظل التزاما قبل التاجر (العميل) حتى الوفاء بها .

**البند الرابع عشر: (استخدام اجهزة نقاط البيع الأخرى)**
يجوز للتاجر (العميل) استخدام اجهزة نقاط البيع الممنوحة له من قبل البنك لتمرير معاملات البطاقة المصرح بها بموجب الاجراءات الخاصة بالبنك . ويوافق التاجر (العميل) على ان يكون البنك الجهة الوحيدة المختصة بتوفير خدمات المعاملات على البطاقة .

**البند الخامس عشر: (العملة المستخدمة)**
تستحق أية مبالغ بموجب هذا العقد بالدينار الكويتي ويتعين على التاجر (العميل) التاكد من ان الحدود المالية بالدينار الكويتي تعادل قيمتها بأية عملة أجنبية مستخدمة.

**البند السادس عشر: (الاختصاص القضائي والقانون واجب التطبيق)**
1. يلتزم التاجر (العميل) – بموجب هذا – بكافة القوانين المعمول بها في دولة الكويت وشروط وأحكام البنك التجاري الكويتي وشروط وأحكام مؤسستي فيزا ومساتر كارد حول العالم ويلتزم بعدم إستخدام الخدمة في أي عملية شراء أو الحصول على خدمات أو أية أغراض مخالفة للقانون ويتحمل التاجر (العميل) كامل المسئولية القانونية التي قد تنشأ عن مخالفة ذلك – كما يحق للبنك التجاري الكويتي في هذه الحالة وقف التعامل على كافة حسابات التاجر (العميل) والسحب والحجز.
2. تخضع هذه الشروط والأحكام وتفسر وفقا لقوانين دولة الكويت وتكون أية نزاعات قضائية أو دعاوى بين التاجر (العميل) والبنك من الاختصاص الحصري لمحاكم دولة الكويت ولا يمنع ذلك من أحقية البنك في اتخاذ أي اجراء قانوني ضد التاجر (العميل) أمام أي جهة قضائية أو قانونية سواء كان ذلك داخل دولة الكويت أو خارجها.
3. عند تعارض النص باللغة الإنجليزية مع النص باللغة العربية يتم إعتماد النص باللغة العربية.

**البند السابع عشر: (المعاملات التي يتم تمريرها وفقا لمعايير EMV)**
إن السمة المميزة لمعايير EMV هو أن طلب الدفع الخاص بحامل البطاقة (المستهلك / المشتري) يكون داخل شريحة ذكية آمنة والتي تكون مدمجة في بطاقة الدفع البلاستيكية والتي تعرف غالبا باسم البطاقة المدعومة بالشريحة الذكية أو البطاقة الذكية داخل جهاز شخصي مثل الهاتف النقال. وتوفر الشريحة الذكية ثلاث مزايا أساسية وهي إمكانية تخزين المعلومات وكذلك إمكانية معالجة وتمرير المعلومات، وحيث أنها توفر الحماية الآمنة فإنها قادرة على تخزين المعلومات السرية بأمان، وكذلك معالجة وتمرير العمليات بطريقة مشفرة. وهذه المزايا توفر وسائل الحماية والأمان لعمليات الدفع التي يقوم بها حامل البطاقة (المستهلك / المشتري). ومن أجل تنفيذ عملية الدفع، فإنه يتعين أن تتصل الشريحة الذكية بالقارىء للشريحة الذكية الموجود بالأجهزة الخاصة بقبول العمليات.

إن معيير EMV تهدف الى تحسين الحماية الآمنة بشكل كبير لعمليات الدفع التي تتم باستخدام البطاقات من قبل حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) وذلك عن طريق توفير الخصائص والمزايا الآمنة التي تعمل على الحد من عمليات الدفع الاحتيالية التي تنشأ عن تزوير أو فقدان أو سرقة البطاقات.

**البند الثامن عشر: (المعاملات التي يتم تمريرها دون الالتزام بمعايير EMV)**
<u>الرجوع لاستخدام نظام الشريط الممغنط Fallback</u>: يستخدم هذا المصطلح في الحالات التي يتم فيها بدء وتمرير المعاملة بين البطاقة الذكية

والجهاز المزود بتقنية الشريحة الذكية ولكن لا يتم استخدام تقنية الشريحة الذكية حيث يتم استكمال المعاملة من خلال الشريط الممغنط أو نقطة الادخال الرئيسية،وهناك عدة اسباب وراء حدوث ذلك مثل وجود مشكلة في تشغيل أو وجود عطل في قارىء الشريحة الذكية أو الاستخدام غير الملائم للبطاقة أو ان تكون البطاقة مزورة.

الشريط الممغنط: هو شريط من المعلومات الممغنطة الموجودة على الجانب الخلفي للبطاقة البلاستيكية أو البطاقة الائتمانية. ويكون لون الشريط أسود أو بني أو فضي، ويتم تشفير الشريط الممغنط الذي يحتوي على معلومات حول الحساب الخاص بصاحب البطاقة (المستهلك / المشتري) مثل رقم البطاقة الائتمانية والاسم الكامل وتاريخ انتهاء سريان البطاقة ورمز الدولة.

**البند التاسع عشر:**
يحق للبنك الامتناع وعدم الافراج عن أية مبالغ مستحقة للتاجر (العميل) تكون ناتجة عن معاملات تم تمريرها باستخدام بروتوكولات معروفة غير تلك المتعلقة بمعايير EMV . ويقوم التاجر (العميل) بتزويد البنك بالمستندات الداعمة بشأن التحقق من صحة المعاملة والتي تتضمن على سبيل المثال لا الحصر نسخة من قسيمة المعاملة وصورة من الهوية الشخصية لصاحب البطاقة (المستهلك / المشتري). و يقوم البنك – على المستوى الداخلي – بالتحقق من صحة تلك المعاملات مع البنوك المصدرة خلال فترة اقصاها 120 يوم وفي حال عدم نشوء أي نزاع بشأن تلك المعاملات، فأنه يتم الافراج عن المبالغ المحتفظ بها ومنحها للتاجر (العميل).

**البند العشرون:**
يحق للبنك إغلاق أو تعليق أية حسابات في حالة الشك بوجود مخالفة قانونية أو شبهه مالية أو تعاملات مريبة كما له الأحقية بالسحب والحجز على أي حساب يخص العملاء دون حاجة إلى إخطار أو تنبيه.

**البند الحادي والعشرون:**
يحق للبنك اتخاذ الإجراءات القانونية حيال التاجر (العميل) وفقا للقانون رقم 106/لسنة 2013 ووفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي رقم (2/ر ب / ر ب أ /432 / 2019) والتعديلات اللاحقة لهما في حال وجود أي شبهة متعلقة بغسل الأموال و تمويل الإرهاب، دون أدنى مسؤولية على البنك، ويجوز للبنك القيام مباشرة بتجنيب أي أموال محوله في حالة تضمنها شبهة عمليات غسل أموال و تمويل الإرهاب ،كما يحق للبنك تأخير التحويل بغرض التحقق، أو الامتناع عن التحويل للاشتباه بالعمليات بأنها غسل أموال أو تمويل إرهاب أو التحويل إلى أفراد أو شركات تندرج ضمن القائمة السوداء لأي دولة او تخضع لأي عقوبات مفروضة عليها دوليا أو التحويل لأي إسم أو كيان وهمي.

**البند الثاني والعشرون:**
يحق للبنك تعديل أو إضافة أو إلغاء أي شرط من هذه الشروط والأحكام دون الرجوع إلى التاجر (العميل) وفقا للسياسات واللوائح المعمول بها لديه ووفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي.

**البند الثالث والعشرون:**
يحتفظ البنك التجاري الكويتي بالحق في رفض فتح أو إغلاق أي حساب دون ابداء الأسباب التي استدعت ذلك.

**البند الرابع والعشرون: الخصوصية وحماية البيانات:**
يلتزم البنك بتنفيذ وصيانة التدابير المناسبة لضمان سرية وسلامة وأمن جميع بيانات العملاء والمعاملات التي تتم معالجتها من خلال خدمات الدفع المقدمة للتاجر، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أنظمة نقاط البيع، بوابات الدفع، والبنية التحتية ذات الصلة، وذلك بما يتوافق مع القوانين واللوائح المعمول بها لحماية البيانات.

**البند الخامس والعشرون: مشاركة البيانات:**
يقر التاجر ويوافق على أن البنك يجوز له مشاركة بيانات المعاملات والمعلومات ذات الصلة مع أطراف ثالثة لأغراض تنفيذ ومعالجة العمليات، بما في ذلك مزودي خدمات الدفع، دون الحاجة إلى الحصول على موافقة مسبقة من التاجر. كما يحق للبنك الإفصاح عن أي من هذه البيانات إذا تطلب الأمر بموجب القوانين أو اللوائح المعمول بها أو بناءً على طلب الجهات التنظيمية المختصة، وذلك أيضًا دون الحاجة إلى موافقة التاجر

**البند السادس والعشرون: المخاطر الرئيسية المتعلقة بالخدمة:**

1. **معالجة المعاملات :يجوز للتاجر قبول مدفوعات بطاقات الائتمان من خلال جهاز نقاط البيع المقدم من البنك. ويوافق التاجر على الالتزام بإرشادات التشغيل الصادرة عن البنك لضمان معالجة المعاملات بشكل آمن ودقيق.**
2. **الاحتيال وطلبات الاسترجاع :(Chargebacks) يقر التاجر بأن معاملات بطاقات الائتمان قد تكون عرضة للاحتيال أو طلبات الاسترجاع، ويوافق على التعاون مع البنك في التحقيق في مثل هذه الحالات ومعالجتها وفقًا للإجراءات المعتمدة.**
3. **أمن بيانات حامل البطاقة :سيتخذ البنك التدابير الأمنية المناسبة لحماية بيانات حامل البطاقة التي تتم معالجتها عبر جهاز نقاط البيع. ويوافق التاجر على اتخاذ الاحتياطات المعقولة لمنع الوصول غير المصرح به أو إساءة استخدام الجهاز.**
4. **الامتثال التنظيمي :يتحمل التاجر مسؤولية الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها المتعلقة بقبول البطاقات، بما في ذلك متطلبات حماية البيانات ومكافحة الاحتيال. وسيوفر البنك الإرشاد اللازم لدعم جهود الامتثال.**

Version 5.0
December 2025